

معهد البحوث والدراسات العربية

قسم البحوث والدراسات التاريخية

محاولات تهويد المسجد الأقصى تحت الاحتلال البريطاني

قراءة في تقرير اللجنة الدولية بشأن حائط البراق لعام ١٩٣٠م

إعداد الباحثة: آية محمد يوسف

إشراف د. محمد صبري الدالي

مقدم لاستكمال متطلبات دبلوم الدراسات التاريخية

مقدمة

أهمية البحث:

منذ اقتحام أرئيل شارون صحن المسجد الأقصى المبارك في القدس مشعلا انتفاضة الأقصى في مطلع الألفية الثالثة، تحتل أخبار الاعتداءات الصهيونية على المسجد المبارك قدرا لا بأس به من الأهمية بين التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد تصدرت أخبار الاقتحامات التي تتابع منذ ذلك الحين، وما يرافقها من إصابات، واعتقالات، إضافة إلى الحفريات في المحيط القريب للمسجد، وهدم المنازل الفلسطينية وإقامة البؤر الاستيطانية في المدينة الكائنة في وسط فلسطين الانتدابية عناوين الأنباء. وخلال العقد الأول من القرن ٢١ الميلادي، أصبحت الأحداث في البلدة القديمة بالمدينة -والتي تضم المسجد الأقصى وكنيسة القيامة- تزامم بقوة تطورات الحروب التي شنتها قوات الاحتلال الصهيوني على قطاع غزة -الجيب الفلسطيني المحاصر في أقصى الجنوب الغربي من فلسطين- بعد انسحابها منه. ونتيجة لذلك، أدرجت بنود دعم صمود القدس وتأكيد عروبته ضمن جداول اجتماعات الجامعة العربية وقراراتها منذ الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠م، فضلا عن تصدرها لاهتمامات منظمة التعاون الإسلامي كذلك.

هذه الاعتداءات على المسجد الأقصى المبارك الذي يمثل أكبر مقدسات القدس من حيث المساحة لم تبدأ منذ عام ٢٠٠٠م، ولا مع احتلال شرقي القدس/ القدس الشرقية في ١٩٦٧م، ولا مع إقامة دولة الاحتلال في ١٩٤٨م، بل إنها تبدأ مع الانتداب البريطاني، وهو ما برز بصفة خاصة في هبة البراق عام ١٩٢٩م عقب محاولة فرض وجود يهودي في حائط البراق. فتحت الحكم البريطاني، ورغم التزامه بنص الانتداب الذي يتضمن الحفاظ على الوضع الراهن بالنسبة للمقدسات الدينية، بدأ الصهاينة تحدي تحكم المسلمين في الحائط، وفي الرصيف أمامه، وبدأت الإدارة البريطانية في إظهار المسألة على أنها نزاع بين المسلمين واليهود يتطلب تسوية تفاوضية.

وتتشابه أحداث هبة البراق مع انتفاضة الأقصى من حيث حجم تأثيراتها وظروف انطلاقتها، حيث إنهما شملتا معظم الأراضي الفلسطينية وامتدت أصدائهما في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، كما أنهما أعقبتا محاولتين لفرض أمر جديد يتعلق بأهم وأكبر مسجد إسلامي في فلسطين. هذا التشابه يستدعي إعادة قراءة هبة البراق ونتائجها، ومن بينها التقرير الذي وضعته لجنة دولية عام ١٩٣٠م لبحث قضية الحائط الكائن في السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك والذي أكد الحق العربي في الحائط. فقد اشتمل هذا التقرير على نقاط جديدة بإعادة القراءة ترتبط بفهم خلفيات الحركة الصهيونية كجزء من الحركة الاستعمارية الأوروبية التي بدأت مع بدايات التاريخ الحديث، وبفهم آلياتها في التدرج في طرح مطالبها.

لقد اتبعت الحركة الصهيونية مبدأ التدرج في فرض رؤيتها الاستيطانية الأحادية العنصرية بشأن المسجد الأقصى حرصا على استمراريتها. فقد أكد مؤسس الصهيونية تيودور هرتزل في كتاباته أن الدولة اليهودية التي عمل على إقامتها منذ عام ١٨٧٩م يجب أن تعمل على إزالة كل الآثار غير اليهودية في القدس. ثم أعاد ديفيد بن جوريون التأكيد على محورية القدس والمسجد الأقصى تحديدا لضمان بقاء الدولة فور إقامتها عام ١٩٤٨، بإطلاق عبارته المشهورة: "لا إسرائيل بدون القدس، ولا قدس بدون المعبد/الهيكل". وأطلق الجنود الصهاينة لدى استكمال احتلال القدس عام ١٩٦٧ صيحة "المعبد بأيدينا".

ورغم أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اكتفت لدى استيلائها على البلدة القديمة في القدس في عام ١٩٦٧ بالاستيلاء على حائط البراق، وليس كل المسجد، ويتدمير حارة المغاربة المحاذية للحائط من الخارج وإقامة مزار ديني يهودي في موضعها، باسم "ساحة المبكى"، فإن وضع اليد على الحائط دشّن لسلسلة متصاعدة من الاعتداءات على ما بداخل المسجد المبارك بنيانا وإنسانا. ففي ١٩٦٩، تم حرق جزء كبير من المصلى الرئيسي في المسجد الأقصى، وفي عام ١٩٨٢، تم اقتحام قبته الكبرى، قبة الصخرة، الواقعة في وسط المسجد تقريبا، وسط وابل من النيران مما أدى إلى مقتل وإصابة عدد من حراسه. وبسبب الحفريات والأنفاق ومحاولات وضع حجر أساس للمعبد المزعوم والافتحاشات، لم تتورع قوات الاحتلال عن ارتكاب مجازر في ساحات المسجد الداخلية في أعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٠.

ويسهم تتبع كتابات وأقوال السياسيين الإسرائيليين، واعتداءات الآلة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك، في إبراز كون المسجد هدفا في حد ذاته للحركة الصهيونية، وأن البعد الثقافي الحضاري للصراع الذي فرضه المشروع الصهيوني وقبله الاستعماري الأوروبي على المنطقة سيظل حاضرا وبقوة في المستقبل. فهنا لا تتوقف الاستفزات الدينية عند حد تأكيد مطالب دينية أو تحقيق أهداف سياسية مرتبطة بأحداث جزئية بعينها، وإنما هي جزء من عملية تغيير شاملة يهدف إليها المشروع الصهيوني تعتمد أسلوب الإحلال والنقل (الترانسفير) وخلق المقدس لتحقيق الإبادة الشاملة للآخر، وجودا وأثارا وحضارة.

وعليه، فإن مواجهة هذا المشروع العنصري الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم تتطلب تضافر عناصر القوة الثقافية للأمم العربية والإسلامية مع السياسية والعسكرية. فأهمية المسجد الأقصى المبارك ليست دينية فقط، إذ أنه يشكل جزءا من تراث وحضارة وثقافة الأمة العربية، وقلبها النابض مصر. كما أن هذا المسجد وغيره من المقدسات في البلدة القديمة بالقدس يمثل قيمة إنسانية حضارية شاملة، وهو ما يتضح من ضم البلدة إلى قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر والتي تعنى بها منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على مدى إمكانية اعتبار تهويد المسجد الأقصى المبارك هدفا حضاريا وثقافيا في حد ذاته للمشروع الصهيوني في فلسطين، كما يسهم في تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تأكيد الارتباط بين الصهيونية والعنصرية الاستعمارية الأوروبية بخلفتها الصليبية.
- إبراز مبدأ التدرج وسياسة "خذ وطالب" التي تعتمدها الصهيونية لتهويد المسجد.
- بيان أن القضية الفلسطينية، وإن كانت سياسية في معظم مناحيها، فإن هذا لا ينفي أن حلها الحضاري لا بد أن يرتبط بالدين.
- تأكيد دور المسجد الأقصى في تعزيز روح المقاومة للصهيونية، وفي الانتقال بها إلى مراحل متقدمة.

تقسيم البحث:

يشتمل البحث على هذه المقدمة، ثم الفصل التمهيدي ثم ثلاثة فصول وخاتمة، على النحو التالي:

الفصل التمهيدي:

ويتضمن تعريف المسجد الأقصى، ونبذة عن تاريخه، وتاريخ الحركة الصهيونية.

الفصل الأول: التعدادات على حائط البراق تحت الانتداب البريطاني حتى ثورة ١٩٢٩

ويستعرض الاعتداءات الصهيونية على حائط البراق تحت الاحتلال فالانتداب البريطاني (١٩١٧-١٩٢٩م)

الفصل الثاني: أحداث ثورة البراق

دراسة ثورة البراق عام ١٩٢٩م كرد فعل إسلامي على تصاعد هذه الاعتداءات

الفصل الثالث: تقرير اللجنة الدولية بشأن حائط البراق

قراءة لأهم ما ورد في تقرير اللجنة الدولية لعام ١٩٣٠م عقب الثورة.

الخاتمة:

تقييم الادعاءات الصهيونية حتى عام ١٩٣٠ في ضوء تمددها وشمولها لأجزاء أخرى من المسجد الأقصى تحت الاحتلال الإسرائيلي اعتبارا من عام ١٩٦٧م

تمهيد

المسجد الأقصى المبارك هو ثاني مسجد وضع في الأرض لعبادة الله تعالى، بني بعد ٤٠ عاما من بناء أول مسجد في الأرض -المسجد الحرام-. قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: "سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله" (الإسراء، ١): "وهو بيت المقدس الذي هو بإيلياء، معدن الأنبياء من لدن إبراهيم الخليل؛ ولهذا جمعوا له هنالك كلهم، فأَمَّهم في مَحَلَّتْهم، ودارهم، فدل على أنه هو الإمام الأعظم، والرئيس المقدم، صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين". فمن أسمائه التي وردت في الأحاديث النبوية: "بيت المقدس"، و"مسجد إيلياء"، وهو مسرى الرسول صلى الله عليه وسلم كما مر به الأنبياء قبله وعمروه. وأما بناؤه الحالي، فيعود في أساسه إلى عهد الأمويين، بعد بناء بسيط في عهد عمر بن الخطاب إثر فتح القدس عام ٦٣٧م/١٦هـ، كما مر بتجديدات لمختلف أجزائه في العهود التي تلت ذلك حتى وقتنا الحاضر.

واسم المسجد الأقصى يطلق على مساحة كبيرة من الأرض تشكل حوالي سدس (٦/١) البلدة القديمة بالقدس وتقع هذه المساحة في الطرف الجنوبي الشرقي من البلدة، وهي مستطيلة الشكل، تبلغ مساحتها (١٤٤) ألف متر مربع، ويحيط بهذه المساحة سور على جميع الجهات، طوله من الناحية الشرقية (٤٧٤م)، ومن الغرب (٤٩٠م)، ومن الجنوب (٣٨٣م)، ومن الشمال (٣٢١م). وتضم هذه الساحة العديد من المباني، منها قبة الصخرة، والمبنى الجنوبي، والمصلى المرواني، والبراق، والأقصى القديم، والعديد من المساطب والساحات والمدارس، والمآذن، والأشجار، والآبار، والقباب، وباختصار فكل ما دار عليه السور لهذه المساحة هو المسجد الأقصى^١.

واشتهرت تسمية المسجد الأقصى بالحرم الشريف اعتبارا من العهد المملوكي، وإن لم تكن تسمية شرعية صحيحة، وهذا هو الاسم الذي استخدمه تقرير اللجنة الدولية التي شكلتها سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين لتقرير الحقوق والمطالب الإسلامية واليهودية حول حائط البراق عام ١٩٣٠م عقب ثورة البراق عام ١٩٢٩م.

أما تسمية المسجد الأقصى باسم المعبد/الهيكل Temple بالإنجليزية، أو Tempelum باللاتينية، فهي تسمية لا أساس دينيا لها، وإنما أساسها سياسي حيث كان أول من أطلقها هم الصليبيون لدى احتلالهم القدس عام ١٠٩٩م/٤٩٢هـ، حيث أسموه معبد سليمان Palatium Tempelum Solomones (العارف، ص ٧٤). كما حملت فرقة من فرسانهم اسم "فرسان المعبد" Templiers وأقيمت له ثكنات داخل المبنى الجنوبي في المسجد الأقصى، كما حولوا قبة الصخرة الكائنة في قلب المسجد إلى كنيسة باسم Tempelum Domini. واستمر استخدام هذه التسمية في كتابات الرحالة الغربيين، ومن بعدهم المستشرقين، حيث وردت إشارة إلى المسجد الأقصى، باسم "معبد سليمان" في مخطوطة الراهب سيمون البولندي حول رحلته إلى مصر والشام والتي تمت عام ١٦٠٨م؛ وكتبت

^١ ناجح بكيرات، الفوائد الجمة في زيارة الأقصى وما ضمه، دار البشير، القاهرة، ص ٣٨.

المخطوطة باللغة الأرمنية ثم ترجمت إلى التركية، ومنها إلى العربية^٢. ودينيا بالنسبة لليهود، فإن موضع المعبد مختلف عليه.

من أهم أجزاء السور الغربي للمسجد الأقصى، حائط البراق، وهو الذي تدور حوله كثير من ادعاءات الصهاينة/الإسرائيليين بوجود حق ديني وتاريخي في القدس. فحائط البراق هو الجزء الجنوبي الغربي من جدار المسجد الأقصى، ويبلغ طوله حوالي (٥٠م) وارتفاعه حوالي (٢٠م)^٣. وهذا الحائط يطلق عليه الصهاينة "حائط المبكى" Wailing Wall زعموا أنه الجزء المتبقي من الهيكل المزعوم، مع بداية الحفريات الصهيونية في القدس عام ١٨٦٣م. وقد بدأت محاولات الاستيلاء على مساحة (٣٠م) من الحائط الغربي تحت الانتداب البريطاني^٤. ومنذ الاحتلال الإسرائيلي لشرقي القدس عام ١٩٦٧م، وضع الاحتلال الصهيوني يده على هذا الجزء من الحائط من الخارج، كما قاموا بتوسيعه بشكل مستمر. كما اشتهرت تسمية أخرى له، وهي "الحائط الغربي" Western Wall، وهي تسمية تشير إلى رغبة صهيونية بالاستيلاء على كامل السور الغربي للمسجد الأقصى، حيث يدعون بالفعل تقديس جزء جديد من السور قرب باب الحديد، يعرف عند المسلمين بحائط رباط الكرد، ويطلقون عليه "حائط المبكى الصغير".

ويركز هذا البحث على أولى خطوات الحركة الصهيونية لتهميد المسجد الأقصى والتي اتخذت تحت الاحتلال البريطاني وركزت على حائط البراق، مما أدى إلى اندلاع ثورة البراق، وما أعقبها من صدور تقرير اللجنة الدولية بشأن الحائط لعام ١٩٣٠، ويطرح بعض النقاط الجديرة بالاهتمام في هذا التقرير والتي يرى الباحث أنها ترتبط بتهميد القدس تحت غطاء دولي.

والحركة الصهيونية حركة سياسية، تأسست في المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا عام ١٨٩٧م، بهدف إيجاد وطن قومي لليهود، وذلك كحل للمسألة اليهودية التي نشأت قبل ذلك الحين. وفي مؤتمر لاحق لها عام ١٩٠٥م، استقرت الحركة الصهيونية على اعتبار فلسطين محلاً لإقامة هذا الوطن ولتوطين اليهود.

ولكن الجذور السياسية والفكرية للحركة الصهيونية تعود إلى بدايات المسألة الشرقية في القرن ١٩م، حين اهتم فريق من رجال السياسة في إنجلترا، وعلى رأسهم اللورد بالمرستون، بإنشاء دولة صهيونية/إسرائيلية في فلسطين، تحميها بريطانيا، وتؤمن طريق الهند^٥. ولقد سبق مبادرة بالمرستون في تشجيع فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين ظهور الحركة الصهيونية بعدة عقود من الزمن، بل سبقت كتابات رواد الفكر الصهيوني أنفسهم. ومن المحتمل أن

^٢ الراهب سيمون، رحلة الراهب سيمون إلى مصر والشام، ترجمة محمد حرب، دار الهلال، القاهرة، ص ١٥٠.

^٣ بكيرات، مرجع سابق، ص ٧١.

^٤ بديع العابد، القدس: العمارة والهوية، دار الزيتونة، لبنان، ص ١٢٨.

^٥ عارف باشا العارف، تاريخ القدس، دار المعارف، ص ٢٣٥.

يكون بالمرستون قد تأثر بمحاولة نابليون استغلال عطف اليهود وتأييدهم أثناء حصاره لمدينة عكا الفلسطينية عام ١٧٩٩م^٦. ويورد الكيالي في هذا الصدد رسالة وجهها بالمرستون، رئيس الوزراء البريطاني، إلى سفيره في إسطنبول في أغسطس/آب عام ١٨٤٠، عقب تدخل بريطانيا لصالح الدولة العثمانية في حربها مع محمد علي، تظهر حرصا مبكرا على استغلال الانشقاقات بين القاهرة وإسطنبول لإيجاد الدولة العازلة. فقد حثه على أن يتصل بالسلطان قائلا "إن عودة الشعب اليهودي إلى فلسطين، بدعوة من السلطان وتحت حمايته، تشكل سدا في وجه مخططات شريرة يعدها محمد علي أو من يخلفه"^٧.

مبادرة بالمرستون أيضا تزامنت مع محاولات من جانب أثرياء التجار الإنجليز، وخاصة من اليهود، لكسب عطف القيادات السياسية في المنطقة على هذا الاستيطان اليهودي، خاصة خلال فترة حروب محمد علي وابنه إبراهيم باشا في الشام (١٨٣١-١٨٤١م). فقد أورد العارف ما جاء في مذكرات أحد كبار يهود الإنجليز، وهو السير موسى حاييم موننتفيوري Moses Montefiore، من أنه قال إنه حاول عبثا منذ عام ١٨٣٦ أن يقنع إبراهيم باشا وأباه محمد علي أن يؤجراه أرضا مساحتها خمسون فدانا ومئتي قرية من قرى فلسطين لخمسين عاما^٨. ورغم حرص إبراهيم باشا على تأكيد المساواة بين المسلمين واليهود والنصارى وإظهار التسامح تجاه هذه الطلبات -رغبة في تحييد الدول الاستعمارية (خاصة فرنسا وإنجلترا) والتي يبدو أنها دأبت منذ ذلك الحين على اتخاذ القضايا الدينية حجة للتدخل في شؤون المنطقة-، فقد اعترض أعضاء مجلس القدس الشريف على طلب تقدم به وكيل طائفة السكناج (الأشكنازيم) بالقدس للسماح لليهود بشراء الأملاك والأراضي الزراعية عام (١٨٣٧م)، ولما رفع الأمر إلى محمد علي أصدر موافقته على ما جاء في قرار المجلس^٩.

ولا شك أن حملات محمد علي في الشام قد أبرزت تفكك الداخل في الدولة العثمانية، بما يذكر بالعصر العباسي الثاني الذي فقدت فيه الدولة سلطانها على ولاياتها تباعا مما قاد إلى الاحتلال الصليبي للشام. لقد كان هذا إيذانا بوصول ضعف الدولة إلى الحد الذي يغري الأوروبيين باستعادة الأحلام الصليبية إن لم تكن محركا أول لحملاتهم في الشرق منذ القرن ١٦. لقد فتحت حملة إبراهيم باشا عيون العرب واليهود على مجدهم السابق، كما أعادت اهتمام الأوروبيين بالأراضي المقدسة بعد أن أهملوها منذ الحروب الصليبية^{١٠}.

وبعد افتتاح بريطانيا قنصليتها في القدس عام ١٨٣٩م، كأول قنصلية أوروبية في المدينة، جعلت حماية اليهود جزءا من سلطاتها. وأثمر هذا التحالف اليهودي الإنجليزي، وخاصة في أعقاب المساعدة التي قدمتها إنجلترا

^٦ عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ٢٨.

^٧ المرجع السابق، ص ٢٧.

^٨ العارف، مرجع سابق، ص ١١٦.

^٩ المرجع السابق، ص ١١٧.

^{١٠} عبد الله حسين، المسألة اليهودية بين الأمم العربية والأجنبية، ص ١٤٠ و ١٤١.

وفرنسا لتركيا في حرب القرم بينها وبين روسيا عام ١٨٥٣م، عن صدور فرمان سلطاني يسمح لمونتفيوري بشراء قطعة أرض في مدينة القدس خارج الأسوار من جهة باب الخليل، ثم صدرت رخصة البناء من الباب العالي عام ١٨٥٩م ليقيم بذلك أول حي يهودي في القدس عرف باسم "حي مونتفيوري"^{١١}.

قبل هذا التاريخ، واعتبارا من عام ١٥٥٩م، لم يكن اليهود يملكون شيئا في القدس، بل كانت الأعداد القليلة التي تسكن المدينة تستأجر سكنها، وحتى مقبرة اليهود في رأس العمود قرب سلوان الكائنة جنوبي سور البلدة القديمة بالقدس، فقد كانت من الأوقاف الإسلامية المؤجرة لدفن موتاهم، وهي من وقف لصالح المدرسة الصلاحية في القدس^{١٢}.

لكن بعد هذا التاريخ، ومع صدور قانون تملك الأجانب الذي سمح لغير رعايا الدولة العثمانية بتملك الأراضي وتسجيلها عام ١٨٦٩، وفي ظل دعم مالي من أثرياء اليهود وكبار تجارهم (مثل روتشيلد الفرنسي ومونتفيوري البريطاني)، تزايدت الأحياء المملوكة لليهود في القدس خارج الأسوار خاصة من الناحية الغربية الأقرب إلى يافا والساحل الغربي لفلسطين. كما لوحظ إقبال اليهود على استئجار الدور والمحلات التجارية، بأنواعها، في القدس داخل الأسوار، أكثر من شرائها؛ ولعل ذلك يعود إلى حرمة المدينة المقدسة وعزوف الأهالي عن البيع العقاري داخل المدينة إلا في أضيق نطاق^{١٣}.

وبالتزامن مع هذا تزايدت أيضا محاولات خلق مقدس يهودي في داخل المدينة المسورة. فقد نشطت الحفريات الغربية (فرنسية وإنجليزية)، اعتبارا من عام ١٨٦٣، ومنها حفريات الجندي البريطاني، تشارلز وارن (١٨٦٧-١٨٧٠م) والذي قال إن الأحجار الضخمة التي كشف عنها في الزاوية الجنوبية الغربية من المسجد الأقصى تعود إلى معبد بناه هيرودس الروماني لليهود، كما قال إنه يعتقد أن هيكل سليمان كان في موقع داخل حيز المسجد الأقصى الحالي^{١٤}.

ولكن الهجرة اليهودية إلى فلسطين لم تأخذ طابعا جديا إلا في أعقاب الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ لمصر التي تمثل مع الشام أساس المسألة الشرقية، وبفعل تفاقم المشكلة اليهودية في روسيا وشرق أوروبا خاصة. وفي نفس العام، صدر أول قرار عثماني في هذا العام بمنع الهجرة الجماعية لليهود إلى فلسطين، وحدد إقامتهم بما لا يزيد عن ٣ شهور. إلا أنهم وصلوا التحايل مستغلين تفاقم ضعف الدولة، حيث أغروا بعض رجال الدولة باستخدام

^{١١} محمد عيسى صالحية، مدينة القدس - السكان والأرض (العرب واليهود) ١٢٧٥-١٣٦٨هـ / ١٨٥٨-١٩٤٨م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص ٢١ و ٢٢.

^{١٢} المرجع السابق، ص ١٣ و ١٤.

^{١٣} المرجع السابق، ص ٣٤.

^{١٤} رائف يوسف نجم، الحفريات الأثرية في القدس، عمان، ص ١٠١.

الرشوة وغيرها من الوسائل غير الشرعية للالتفاف حول هذا المنع. ولعلمهم أيضا حاولوا تفسير السماح لهم بحرية العبادة، وفرمان السلطان العثماني عبد الحميد الثاني عام ١٨٩٣م والذي منع التعرض لمزارات اليهود أو لمواسمهم الدينية^{١٥}، بأنه سماح لهم بوضع يدهم على تلك المزارات، رغم أنه لم يشر إلى ذلك، كما لم يتضمن إشارة إلى حائط البراق من قريب أو بعيد.

ومع تأسيس الحركة الصهيونية بزعامة تيودور هرتزل ١٨٩٧م، نقل الصهاينة محاولاتهم للنفاذ إلى فلسطين إلى السلطان نفسه، وأيضا إلى بريطانيا. وبينما رفضها السلطان العثماني، شهد العام ١٩٠٢ أول مباحثات جدية بين هرتزل والحكام الجدد في مصر، الإنجليز، للحصول على قطعة أرض واستعمارها في منطقة من مصر، ودارات حوارات حول توطين اليهود في سيناء أو أوغندا.

وإزاء هذه المحاولات السافرة، وتزايد مستوطنات اليهود حول القدس، وإيجاد موضع قدم لهم داخل المدينة بالسيطرة على بعض مفاصل الحياة الاقتصادية، وإنشاء المدارس اليهودية في القدس، قرر مجلس الإدارة في لواء القدس عام ١٩١١م، عدم السماح بوضع أية أشياء تعد من دلائل الملكية سواء في الوقف خارج حائط البراق، أو عند الحائط، وأنه يجب ألا تعطى فرصة لأحد بوضع أشياء كهذه، ومن الضروري المحافظة على العادة القديمة^{١٦}.

ومع دخولهم الحرب ضد الحلفاء ١٩١٤م، شرع الأتراك في مطاردة الصهيونيين، ومنعوا اللافقات باللغة العبرية وألغوا المؤسسات اليهودية، وأصدروا بيانا في ١٩١٥ يؤكدون فيه أنهم فعلوا ذلك بناء على معلومات تثبت أن بعض العناصر تتآمر باسم الصهيونية لإقامة مملكة يهودية في فلسطين^{١٧}.

ولكن الحلفاء اتفقوا على استخدام ورقة الحركة الصهيونية لكسب اليهود من مختلف أنحاء العالم (بما في ذلك يهود أمريكا) في صفهم، وجرت مفاوضات بهذا الشأن بمشاركة إنجلترا وروسيا وفرنسا، في نفس الوقت الذي جرى فيه الاتفاق بينهم على تقسيم الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية والمعروف باتفاق "سايكس بيكو". ولم يصدر تصريح بلفور بشأن وطن قومي لليهود في فلسطين عام ١٩١٧ إلا بموافقة الأطراف الثلاثة، مع حل مشكلة الأماكن المقدسة الأرثوذكسية المتنازع عليها بين روسيا والآخرين بالاتفاق على إقامة هيئة دولية تشرف على الأماكن المقدسة التابعة لها، ومن هنا خرج التصريح موجها إلى الثري الفرنسي، روتشيلد، الذي تولى إقناع الفرنسيين^{١٨}.

^{١٥} تقرير اللجنة الدولية إلى عصبة الأمم بشأن حائط البراق عام ١٩٣٠، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ذيل رقم ٧.

^{١٦} المرجع السابق، ذيل رقم ٦.

^{١٧} العارف، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

^{١٨} أحمد بهاء الدين، إسرائيليات ما بعد العدوان، دار الهلال، القاهرة، ص ٢٦.

الفصل الأول

التعديات على حائط البراق تحت الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٩٢٩م

رغم أن وجود اليهود في فلسطين والشام عموماً ظل قائماً ومعتزلاً به طيلة العصور الإسلامية، وخاصة تحت الحكم العثماني الذي تزامن مع تزايد حركة الاضطهاد الديني في إسبانيا وخلال عصر النهضة الأوروبية، إلا أنه تحت الحكم البريطاني لفلسطين (١٣٣٦-١٣٦٧هـ/١٩١٧-١٩٤٨م)، والذي هدف إلى تأسيس "وطن قومي يهودي" في فلسطين، حسبما ورد في تصريح بلفور ١٩١٧م، تزايد ذلك الوجود بصورة كبيرة مركزاً على مدينة القدس، الواقعة في وسط فلسطين، واتخذ طابعاً استيطانياً عدوانياً، مما أدى إلى تدمير ذلك التعايش السابق، حيث تعددت المصادمات بين العرب واليهود وتركزت في القدس أيضاً، واتخذت بعداً دينياً جرى استغلاله سياسياً لتشجيع مزيد من الاستيطان، والتمهيد لإقامة وطن يهودي في فلسطين.

خلال الثلث الأول من الاحتلال البريطاني، في الفترة من ١٣٣٦هـ/١٩١٧م إلى ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م، برزت محاولات سلطات الاحتلال لتغيير الطابع البشري لفلسطين، بإحداث تغييرات ديمغرافية سريعة لصالح اليهود من خلال تشجيع الهجرة اليهودية بهدف إيجاد "أغلبية" عرقية يهودية، خاصة في منطقة القدس، كما عملت سلطات الاحتلال البريطاني على إحداث تغيير عمراني بتغيير حدود المدينة وتشجيع تنمية غير متوازنة للأحياء اليهودية خارج أسوار بلدتها القديمة، مقابل الأحياء العربية. وترافقت هذه المحاولات مع محاولة إحداث تغيير في المشهد الثقافي الديني الحضاري، فشهدت هذه الفترة افتتاح "الجامعة العبرية" في القدس في عام ١٩٢٥م، فضلاً عن تسارع محاولات استحداث مقدسات يهودية في المدينة، خاصة بالقرب من المسجد الأقصى، وأمام جزء من سور الغرب، وهو حائط البراق. ولكن هذه المحاولات الأخيرة التي استهدفت إضفاء طابع أرسخ على الوجود اليهودي الاستيطاني في فلسطين اصطدمت بمعارضة فلسطينية قوية، وأصبحت منطلقاً لثورة البراق عام ١٩٢٩م والتي مثلت مقدمة لتطور كبير وهام في الوعي الفلسطيني والعربي والإسلامي بأبعاد الحركة الصهيونية وفي انتقال المقاومة الفلسطينية من الطابع السلمي إلى طابع استخدام القوة المسلحة ضد المحتلين الإنجليز وضد المستوطنين اليهود معاً.

ففي عام ١٣٣٦هـ/١٩١٨م، قام الجنرال البريطاني، إدموند اللنبي، General Sir Edmond Allenby بعد أشهر من احتلاله مدينة القدس، وقبل أن يتمكن من دحر القوات التركية في الشمال، باستدعاء ماكلين (McLean)، مهندس مدينة الإسكندرية، لوضع الخطة الهيكلية الأولى للمدينة، والتي كانت بمثابة أساس المخططات التي حددت القيود المتعلقة بالبناء والتطوير في المدينة وسار عليها الاحتلال الإسرائيلي فيما بعد. وبناء على هذا المخطط، تم تقسيم المدينة إلى أربعة مناطق: البلدة القديمة وأسوارها، المناطق المحيطة بالبلدة القديمة، القدس

الشرقية (معظمها أحياء عربية)، القدس الغربية (معظمها أحياء يهودية). ونصت الخطة على منع البناء منعاً باتاً في المنطقتين الأولتين، كما وضعت قيوداً على البناء في القدس الشرقية، بينما أعلنت القدس الغربية منطقة تطوير^{١٩}. وعليه، فقد انهمرت رؤوس الأموال الغربية على هذا القطاع من المدينة لإقامة مؤسسات الوطن القومي اليهودي وجعلها مركزاً سياسياً وإدارياً وتعليمياً، فأصبحت الأحياء اليهودية خارج أسوار البلدة القديمة مقراً لكل من اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي^{٢٠}.

مع هذه التطورات، تأكد عرب فلسطين أن مخاوفهم من تصريح بلفور أصبحت حقيقة واقعة، فهبوا يعقدون المؤتمرات الوطنية والاجتماعات السياسية، ويؤلفون الجمعيات القومية للإعراب عن استنكارهم للحركة الصهيونية^{٢١}. من جانبها، دأبت الإدارة البريطانية على اعتماد سياسة الخداع تجاه عرب فلسطين، بإظهار تصديها لما تسميه الهجرة "غير الشرعية" لليهود الأجانب، وتشكيلها لجان التحقيق للانتفاف على قضايا العرب وتمييع نضالهم الوطني ضد المشروع الصهيوني، وإصدار عدد من الكتب البيضاء التي رجعت دوماً عن تنفيذها^{٢٢}. ومالت قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية إلى أسلوب مهادنة السلطات البريطانية أملاً باستمالتها ودفعها إلى الاعتراف بفشل المخططات الصهيونية، لكنها عجزت عن كبح ثورات وفورات اشتعلت عفوياً نتيجة تزايد ضغوط الحركة الصهيونية^{٢٣}.

وكانت القدس مركزاً لعدد من هذه الثورات والانتفاضات الفلسطينية خلال النصف الأول من فترة الانتداب. ومن أهم هذه الصدمات، انتفاضة ٤ أبريل/نيسان ١٩٢٠م، وهي أولى الانتفاضات الفلسطينية، والتي اصطدم فيها العرب مع كل من اليهود والشرطة البريطانية على خلفية تعرض يهود لموكب موسم النبي موسى المعروف في القدس، وقامت لجنة "بالن" بالتحقيق وأدانت اليهود في تقرير لم ينشر بناء على رغبة سلطات الحكم العسكري البريطاني^{٢٤}. ومن هذه الصدمات أيضاً اضطرابات يافا عام ١٩٢٤م على خلفية تهكم يهود على الشعائر العربية والإسلامية أثناء احتفالهم بعيد "المساخر".

فقد أسهم تعيين اليهودي الصهيوني "هربرت صموئيل" مندوباً سامياً لفلسطين في يوليو/تموز ١٩٢٠م في جعل حكومة الاحتلال المدنية أداة لتأسيس الوطن القومي اليهودي منذ البداية. وخلال السنوات الخمس التي قضاها في هذا المنصب، شرعت قوانين وأصدرت لوائح لتسهيل انتقال الأراضي والعقارات، وإزالة عوائق الهجرة، وتملك

^{١٩} سمير جريس، القدس، المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص ٢٣.

^{٢٠} جاد إسحاق، ونائل سليمان، القدس وتحديات طمس الهوية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص ١٩.

^{٢١} عيسى الماضي، كيف ضاعت فلسطين، الكويت، ص ١٣٢.

^{٢٢} صالحية، مرجع سابق، ص ٩٤.

^{٢٣} خيرية قاسمية، حركات التحرر والاستقلال في فلسطين، المجلد السابع "الأمة العربية في القرن العشرين - التحرر والاستقلال"، الكتاب المرجع في

تاريخ الأمة العربية، تونس، ص ٧٢٤-٧٢٥.

^{٢٤} الماضي، مرجع سابق، ص ١٣٢.

وتوطن اليهود، بينما أغلق البنك الزراعي العثماني، بنك الفلاحين العرب، الذي كان يقدم القروض الميسرة؛ لإجبار المضطرين من الفلاحين العرب على اللجوء إلى البنوك والمصارف والمرابيين اليهود. وترافق مع هذا منع تصدير المنتجات العربية، فساءت الأحوال الاقتصادية للعرب^{٢٥}.

وأكد الفلسطينيون رفضهم لقرار الانتداب الذي صدر عن عصبة الأمم والذي اعتبر تصريح بلفور جزءاً من مهمة الدولة المنتدبة "بريطانيا" في فلسطين، رغم إصدار الحكومة البريطانية كتاباً أبيض في عام ١٩٢٢م بمناسبة صدور هذا القرار تضمن دستوراً نص على تأسيس مجلس تشريعي يكون للعرب فيه أقل من نصف الأعضاء، فقاطعوا انتخابات هذا المجلس مقاطعة إجمالية في عام ١٩٢٣م،^{٢٦} كما رفضوا عرضاً تلقوه لإقامة وكالة عربية مماثلة للوكالة اليهودية التي أصبحت تعمل بموجب صك الانتداب^{٢٧}.

وخلال سنة ١٩٢٣م أيضاً، أعلن صموئيل القدس منطقة تطوير وإعمار، مما يعني جعل المدينة كلها مجال تنفيذ البرنامج الصهيوني المعروف بخطة القدس الكبرى^{٢٨}. وبناء عليه، افتتحت في سنة ١٩٢٥م، الجامعة العبرية في القدس، والتي أقيمت على هضبة سكوبس في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة القديمة، وهو الاتجاه الوحيد المتبقي أمام أي توسع للأحياء العربية من المدينة، مما شكّل شبه حصار كلي^{٢٩}. وكان هذا الافتتاح -الذي شارك فيه بلفور كما شارك فيه حايم وايزمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية- فرصة لتوحيد صفوف الشعب الفلسطيني، حيث أعلن إضراب عام شمل المتاجر والمدارس والسيارات، ونقيد به المسلمون والمسيحيون في مختلف أنحاء البلاد.

هذه المحاولات التي شرعت بها بريطانيا بهدف إحداث تهويد ثقافي وأثري للقدس، تصاعدت معها تعديتات اليهود على حائط البراق. ففي الشهر التالي على تولي اللورد بلومر منصب المندوب السامي في أغسطس/آب ١٩٢٥م، ادعى اليهود أن لهم الحق في جلب الكراسي والمقاعد والستائر معهم واستعمال هذه الأدوات أثناء تواجدهم أمام حائط البراق. وعارضهم المسلمون في ذلك، على أساس أن هذا المكان أمام الحائط وقف إسلامي، أنشأه صلاح الدين لمنفعة المسلمين. وكاد الخلاف أن يتحول إلى قتال لولا تدخل الحكومة، فأصدرت قرارها مؤيدة فيه "الوضع الراهن"، وحظرت على اليهود أن يجلبوا معهم أي شيء مما يدعون^{٣٠}.

^{٢٥} صالحية، مرجع سابق، ص ٦٤-٦٨.

^{٢٦} الماضي، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٣٤.

^{٢٧} الكيالي، مرجع سابق، ص ٢١٨.

^{٢٨} صالحية، مرجع سابق، ص ٧٨.

^{٢٩} جريس، مرجع سابق، ص ٢٥.

^{٣٠} العارف، مرجع سابق، ص ١٤٧.

لقد تناول نص صك الانتداب (١٣-١٦) ما يرتبط بالحقوق والخلافات الدينية في فلسطين. ويلاحظ أن البند ١٣ يعهد لبريطانيا بإدارة الأماكن المقدسة ولكن يشترط عليها عدم التعرض لإدارة الأوقاف الإسلامية "الصرفة"، في إشارة ضمنية إلى إتاحة تدخلها في إدارة أية أوقاف إسلامية تعتبرها متنازعةً عليها، وهو ما نعتقد أنه كان مقصوداً لإتاحة فرصة لليهود لمنازعة المسلمين في مقدساتهم، خاصة وأن عدد المقدسات اليهودية، خاصة في القدس، أقل بكثير من عدد المقدسات الإسلامية والمسيحية. إضافة إلى ذلك، يفيد البند ١٤ أنه في حالة نشوء خلاف بين الطوائف الدينية المختلفة تؤلف لجنة "دولية" لدراسة الحقوق والادعاءات بعد موافقة مجلس عصبة الأمم، وهو ما يمكن اعتباره نوعاً من فرض الوصاية الدولية على المقدسات في فلسطين، بما فيها الإسلامية. ورغم رفض الفلسطينيين الاعتراف بالانتداب، فقد عملت بريطانيا على فرض أحكامه، واتخاذ دور الحكم -في إطار دولي- لفرض تسوية حول بعض المقدسات الإسلامية، خاصة حائط البراق بزعم أنه متنازع عليه.

وفي الفترة اللاحقة على أحداث ١٩٢٥م، تزايدت فرص الصراع بين العرب واليهود، ومحاولات استغلالها لفرض أمر واقع جديد في فلسطين. فقد انخفضت الهجرة الصهيونية انخفاضاً حاداً في عام ١٩٢٧م، مما ساهم في إصابة الصهيونية بحالة عجز مؤقت نتيجة الصعوبات الناجمة عن ذلك^{٣١}. ومقابل ذلك، نشطت المنظمة الصهيونية في اكتساب المزيد من الأراضي الزراعية، بدعم من وزير المستوطنات، ونستون تشرشل، الذي كان يرى أن للمنظمة الصهيونية حقوق الأفضلية في الأراضي الملائمة للزراعة. وساهم هذا الموقف، بالإضافة إلى معارضة العمال اليهود في تشغيل العمال العرب في المشروعات اليهودية، في إنكفاء عوامل الاصطدام بين العرب واليهود، منذ أواخر عام ١٩٢٧م^{٣٢}.

وعلى عهد المندوب السامي، السير تشانسلر، تجددت حركة البراق. فبمناسبة عيد الغفران، في ربيع الآخر ١٣٤٧هـ الموافق سبتمبر/أيلول ١٩٢٨م، أحضر اليهود بعض الأدوات عند حائط البراق مجدداً، ورفعها الموظف المسؤول. وبالتزامن مع هذا الاستفزاز، تم تدشين الوكالة اليهودية رسمياً في القدس كجهة تمثيل للصهاينة في فلسطين.

تنادى المسلمون إلى عقد مؤتمر إسلامي في القدس، في ١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٨م، حضره مندوبون من سوريا ولبنان وشرق الأردن. وقرر المؤتمر، فيما قرروا، مقاومة أي عمل أو محاولة ترمي إلى إحداث أي حق لليهود في مكان البراق^{٣٣}. وكان المجلس الإسلامي الأعلى -الذي نظم المؤتمر- قد عمل منذ تأسيسه عام ١٩٢٢م على إيفاد الوفود إلى الأقطار العربية والإسلامية لحشد الجهود لإعمار المسجد الأقصى المبارك. وتم تعمير جانب

^{٣١} الكيالي، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

^{٣٢} المرجع السابق، ص ٢٢٧.

^{٣٣} العارف، مرجع سابق، ص ١٤٧-١٤٨.

كبير من المسجد عام ١٩٢٧م، رغم الاحتلال البريطاني وبمساهمة فعالة من المسلمين في الخارج^{٣٤}. كما عمل المفتي من خلال رحلاته الخارجية على حث المسلمين والعرب على دعم المسجد الأقصى، وهي مهمة اعتدلتها سلطات الاحتلال تحريضية، وترافقت مع تزايد سوء الحالة الاقتصادية، وعودة النشاط تدريجياً إلى حركة الهجرة وبيع الأراضي^{٣٥}.

وآثرت بريطانيا التدخل لفرض سيادتها على المكان ولقطع الطريق على التحركات الإسلامية في محاولة للحد من فعاليته؛ فأرسل وزير المستعمرات إلى القدس لجنة للتحقيق في أحداث ١٩٢٨م^{٣٦}. وفي أوائل عام ١٩٢٩م، قررت حكومة الانتداب إجراء دراسة أدق للمشكلة الرئيسية بشأن النزاع على الحائط، وأطلقت عليها مشكلة "حقوق المصلين اليهود بوضع مرافق ملحقة بالحائط"، وهو عنوان يوحي، في اعتقادنا، بأن الحائط تحول بالفعل إلى مكان صلاة لليهود، وأن لهم حقا في استقدام بعض الأدوات إليه، وأن الخلاف ينصب على تحديد هذه المرافق والأدوات. وبناء عليه، طلبت الحكومة من المجلس الأعلى الإسلامي والحاخام الأكبر لليهود أن يقدم كل طرف ما لديه من وثائق وبيانات عن الأحكام التي كانت تتبع في العهد التركي بشأن مثل هذه الأمور، أو أية بيانات أخرى تتعلق بوضع مختلف مرافق الصلاة عند الحائط. ومن جهته قام المجلس بتوجيه رد عاجل على هذا الطلب مقروناً -بشكل جزئي- بوثائق تؤيد قضيته ويعود تاريخها إلى العهد التركي^{٣٧}. وبعد التحقيق، رفعت اللجنة تقريراً، وبناء عليه، صدر كتاب أبيض لعام ١٩٢٩م أكد موقف الحكومة وهو "الحفاظ على الوضع الراهن" في حائط البراق، كما دعا في الوقت نفسه، وبشكل يتعارض نوعاً ما مع هذا الموقف، إلى حل المنازعات بين اليهود والمسلمين بشأنه بالتفاوض.

وكأنما اعتبر الكتاب ضوءاً أخضر لليهود لاستحداث "الوضع الراهن" الجديد، فبعد مرور أربعة أشهر من إصدار الحكومة للكتاب الأبيض، شكوا المفتي ورئيس المجلس، الحاج أمين الحسيني، إلى المندوب السامي من: "أن اليهود يأتون بالمقاعد والمناضد بأعداد متزايدة إلى الحائط ويدقون المسامير ويعلقون المصابيح عليها. وهذا يشكل إخلالاً بالوضع الراهن الذي كان حكم الكتاب الأبيض بشأنه قاطعاً باتاً." وقرن المفتي الشكوى بالعمل، خاصة بعدما لاحظت الحكومة في تنفيذ كتابها الأبيض، فقام المجلس بإصلاحات في الحائط لتأكيد كونه وفقاً إسلامياً، شملت تخفيض أحد جدران المسجد الأقصى حتى يتمكن المسلمون من مراقبة أية محاولة من اليهود للإخلال بالوضع الراهن^{٣٨}.

^{٣٤} المرجع السابق، ص ٢٩٧.

^{٣٥} الكيالي، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

^{٣٦} العارف، مرجع سابق، ص ١٤٨.

^{٣٧} الكيالي، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

^{٣٨} المرجع السابق، ص ٢٣٤.

من جانبهم، اعترض اليهود على إصلاحات المفتي. وعقب ذلك، أمر الحاج أمين، بدافع من اللياقة والمجاملة، وبناء على طلب المندوب السامي، بوقف التغييرات الجارية في المنشآت الإسلامية ريثما تبت الدوائر القانونية البريطانية في هذا الموضوع الذي أحيل عليها^{٣٩}. وربما كان ميل المفتي للتهدئة قراراً حكيماً، لكن قبوله نظر تلك الدوائر ما يتعلق بالحائط -الذي هو جزء من مسجد إسلامي- يمكن اعتباره نوعاً من التنازل عن الوصاية الإسلامية الكاملة على المكان!

على أي حال، لم يكتف اليهود بتلك النتيجة التي حصلوا عليها، فواصلوا التصعيد. وفي المؤتمر الصهيوني في "زيورخ"، والذي عقد في يوليو ١٩٢٩م، نددت قياداتهم السياسية والدينية بالكتاب الأبيض، وأعلنت عدم الموافقة على ما حدده لهم من أن البراق وقف إسلامي، ويبقى القديم على قدمه^{٤٠}.

وجاءت توصيات مؤتمر "زيورخ" بمثابة الفتيل الذي أشعل نار اليهود في فلسطين والعالم، كما أشعل القلق الديني والسياسي في فلسطين والعالمين العربي والإسلامي. وانهارت البرقيات على لندن خلال الأسبوع الأول من شهر أغسطس/آب، احتجاجاً على "أعمال العدوان اليهودية على البراق المقدس". وقالت السلطات الدينية الإسلامية إن تلك الحكومة في تطبيق مضمون الكتاب الأبيض شجع العدوان اليهودي على البراق. يضاف إلى ذلك أن المسلمين احتجوا بشدة على "محاولة المؤتمر الصهيوني في زيورخ الرامية إلى نشر المفاهيم السياسية الصهيونية تحت ستار الادعاءات الدينية الباطلة بشأن البراق"^{٤١}.

وبينما تشير معظم المراجع التي استند إليها البحث (خاصة ما ذكره الكيالي والعايش) إلى امتناع السلطات البريطانية عن إزالة ما أحدثه اليهود عند الحائط، فإن كاتباً آخر هو "الهرابي" يذكر أن هذه السلطات قامت بإصدار قانون بنزع ملكية الأوقاف الإسلامية الملاصقة للمسجد الأقصى، مما أثار أهل البلاد، فهبوا يدافعون عن مقدساتهم^{٤٢}.

وهكذا تهيأت الأسباب لقيام ثورة البراق، مع مواصلة السياسة البريطانية الرسمية زحفها لتهود فلسطين وإعطاء منطقة القدس طابعاً غير عربي، لتثبت فشل هذه السياسة في تجميد حركة المقاومة العربية التي اتخذت مركزها الرئيسي في القدس، كما ستثبت المرحلة اللاحقة على الثورة فشل تلك السياسة في أن تفرض حلاً للمشكلة الفلسطينية التي استشرت خلال ٣٠ عاماً من الإدارة البريطانية^{٤٣}.

^{٣٩} المرجع السابق، ص ٢٣٤.

^{٤٠} جهاد جميل العايش، حائط البراق - موجز تاريخي موثق ومصور للأحداث، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، قبرص، ص ٢١

^{٤١} الكيالي، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

^{٤٢} عبد السميع سالم الهرابي، الصهيونية بين الدين والسياسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ٢٢٨-٢٣٠.

^{٤٣} عز الدين فودة، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، منظمة التحرير الفلسطينية، ص ١٦٠.

الفصل الثاني

أحداث ثورة البراق

في ١٤ أغسطس ١٩٢٩م، أطلق صهاينة شرارة ثورة البراق التي امتدت لنحو ١٥ يوماً، ومثلت أضخم تحد للاحتلال البريطاني في عامه الحادي عشر وأكبر دلالة على رفض الفلسطينيين مشروع توطين اليهود الأوروبيين في أرض فلسطين. اصطحح البريطانيون على تسميتها باضطرابات أو أعمال شغب، كسابقاتها أعوام ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٥، رغم أنها نتيجة متوقعة وحتمية لسياسة بريطانيا الهادفة إلى توطين يهود أجانب في هذه البلاد.

أعقت الثورة محاولة سلطات الاحتلال البريطانية منح امتيازات لليهود في حائط البراق الذي يمثل جزءاً من حائط المسجد الأقصى المبارك، وتشجيعهم على منازعة المسلمين فيه، وعلى معارضة الإصلاحات التي قام بها المسلمون في الحائط، وهي المعارضة التي تواصلت خلال العشرينيات من هذا القرن.

وجاءت الثورة في وقت كانت فيه الحركة الوطنية الفلسطينية تضغط على السير جون تشانسلور، المندوب السامي الجديد، لفتح مفاوضات من أجل تمثيل سياسي، فالحكومة البريطانية رأت تحويل العداء المتصاعد من الحركة ضدها إلى حركة صراع بين المسلمين واليهود. وتزامن هذا مع تزايد الأزمة الاقتصادية الخانقة التي أجبرت البعض على بيع أراضيهم للأجانب^{٤٤}. هذا فضلاً عن قيام الحركة الصهيونية بإقامة "الوكالة اليهودية" وتوسيع نشاطها في محاولة لاستنفار يهود العالم وخاصة الأغنياء منهم لمد يد العون لإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، حيث ان وايزمان قد بدأ زيارة إلى الولايات المتحدة في النصف الثاني من ١٩٢٩ لجمع التبرعات لأجل هذا الهدف^{٤٥}. ولذا، تعتبر المصادر البريطانية واليهودية حوادث عام ١٩٢٩ رداً على قيام الوكالة اليهودية^{٤٦}.

في هذا اليوم، قام المستوطنون الصهاينة في تل أبيب بتنظيم مظاهرة ضخمة بمناسبة ذكرى تدمير "الهيكل" هتقوا فيها "الحائط حائطنا"، وفي اليوم التالي، ١٥ أغسطس ١٩٢٩، نظمت حركة "الهاجاناه" و"بيتار" الصهيونيتان^{٤٧}، رغم علمانيتهما المعروفة، تظاهرة استنقازية أخرى أمام حائط البراق في المسجد الأقصى بالقدس، رفعوا فيها العلم الصهيوني وشتموا المسلمين، وقيل إن من قام بها جمهور من الشباب اليهود تقودهم أقلية من

^{٤٤} الكيالي، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

^{٤٥} المرجع السابق، ص ٢٣٠-٢٣٣.

^{٤٦} طارق عبد الفتاح الجعبري، ثورة البراق - ثورة عام ١٩٢٩ ومجريات أحداثها في الخليل، رسالة مقدمة لجامعة الخليل، ص ١٠.

^{٤٧} أليكس ويندر، "أعمال شغب الحائط الغربي لعام ١٩٢٩: الحدود الدينية والعنف المجتمعي"، مقال بمجلة الدراسات الفلسطينية، عدد خريف ٢٠١٢، الصفحة ٦ (مقال باللغة الإنجليزية).

المتطرفين الصهاينة القادمين من تل أبيب^{٤٨}، ليثيروا بذلك مظاهرات مضادة انطلقت من المسجد الأقصى في اليوم التالي، وكان يوم جمعة ووافق الاحتفال بذكرى المولد النبوي. وخلالها، حطم المتظاهرون منضدة لليهود كانت موضوعة فوق الرصيف، وأحرقوا أوراق صلوات تركها يهود في ثوب الحائط.

في الأسبوع التالي، اندلعت حوادث عنف متفرقة بين العرب الفلسطينيين وبين اليهود، سواء من الصهاينة المهاجرين الجدد، ام من أبناء الجالية اليهودية الذين يمتد وجودهم لمئات السنين، وساهمت عودة الصهيونيين إلى التهديد^{٤٩} في إشعال التوتر، وصولاً إلى يوم الجمعة ٢٣ أغسطس. وفي هذا اليوم، تدفق على القدس سكان القرى المجاورة، وهم مسلحون بالعصى والهراوات، وعقب الصلاة، تحولت المظاهرات إلى هجمات جماهيرية على الضواحي اليهودية امتدت عبر أحياء البلدة القديمة وخارجها، ودخلت المصفحات البريطانية شوارع القدس وحلقت الطائرات وأعيد الهدوء عصراً.

وعلى مدار أسبوع آخر تالٍ، امتدت المظاهرات، حاملة نداءات الاستغاثة ودعاوى الثأر من اليهود المعتدين على حرمة المسلمين، في كل مدن فلسطين، خاصة المدن التي يكثر فيها اليهود، مثل الخليل وصفد. ففي الخليل، قتل ٦٠ يهودياً، وفي نابلس، هاجم العرب أحد مراكز الشرطة البريطانية لانتزاع الأسلحة، وأطلقت الشرطة النار على الجمهور فنشبت اضطرابات عنيفة، وفي يافا، اقتحم اليهود بيت إمام مسجد وارتكبوا مذبحه بحق عائلته، بينما دمر الثوار ٦ مستوطنات يهودية تدميراً كاملاً، وفي صفد هوجمت حارة اليهود، حيث قتل أو جرح نحو ٤٥ يهودياً. وهكذا قتل من اليهود ١٣٣ نسمة، بينما بلغ عدد قتلى من العرب ١١٦ نسمة أغلبهم قتلوا على يد قوات الشرطة البريطانية^{٥٠}.

وهكذا ساهم التحالف المعلن بين سلطات الاحتلال البريطاني، واليهود، خاصة الصهاينة، في إنهاء حالة الهدوء والتعايش المتقبل لليهود القدامى في ذلك الوقت في فلسطين، خاصة في الخليل، التي عاشت فيها جالية يهودية لمئات السنين. وبلغت الباحث الفلسطيني، طارق الجعبري، وهو أحد أبناء المدينة، الانتباه إلى أن وصول مجموعة من شباب الهاجاناه المدججين بالسلاح إلى الخليل، وقيامهم بإيداع أسلحتهم في مقر بنك (أنجلو - فلسطين) عند مديره اليهودي ساهم في إنكفاء الخوف والهيجان العاطفي للسكان^{٥١}. كما ينقل الباحث عن كثير من مواطني المدينة تأكيدهم أن قائد الشرطة الإنجليزي وممثل السياسة البريطانية فيها، قام بتحريض العرب على اليهود، قائلاً إن اليهود هم المسئولون عن كل هذه الأمور^{٥٢}. فضلاً عن ذلك، يشير الباحث إلى حقيقة أقر بها اليهود، وهي

^{٤٨} الكيالي، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

^{٤٩} المرجع السابق، ص ٢٣٨.

^{٥٠} المرجع السابق، ص ٢٣٩-٢٤٠.

^{٥١} الجعبري، مرجع سابق، ص ٧-٨.

^{٥٢} المرجع السابق، ص ٨.

أن الكثير من العائلات العربية في الخليل قد عملت على حماية جيرانها اليهود والدفاع عنهم أمام الجماهير الغاضبة، رغم أن هذه الأحداث انتهت بإجلاء القوات البريطانية اليهود عن المدينة، حيث خلت منهم حتى عام ١٩٦٧^{٥٣}. فضلا عن ذلك، فإن قرار الإدارة البريطانية في فلسطين بتسليح أفراد الشرطة اليهود، دون العرب، في صفد مثلا^{٥٤}، كان من شأنه أن أسهم في إذكاء الكراهية لليهود.

ويذكر الجعبري ان الباحثين اليهود يؤكدون أن الإنجليز لم يتخذوا الرد المناسب على الاضطرابات خاصة في البداية مشجعين العرب الثائرين، حتى صاروا يهتفون (الحكومة معنا .. الحكومة معنا)، أيضا فإن قائد الشرطة الإنجليزي في المدينة قد قام بنقل الأخبار عن أحداث القدس إلى أهالي الخليل بطريقة توحي بالتحريض والدعوة للانتقام^{٥٥}.

أعقبت الأحداث إجراءات عسكرية بريطانية قاسية تجاه الفلسطينيين، حيث قدم للمحاكمة ما يزيد على ١٠٠٠ نسمة - ٩٠% منهم من الفلسطينيين - بتهم تتعلق باضطرابات شهر أغسطس/ آب ١٩٢٩. وصدر الحكم في المراحل النهائية بإعدام ٢٦ شخصا بينهم ٣٥ عربيا ويهودي واحد. ثم صدر عفو عن اليهودي، بينما أعدم فعليا كل من عطا الزير ومحمد جمجوم وفؤاد حجازي يوم الثلاثاء ١٧ يونيو ١٩٣٠. وبالإضافة لذلك، حكم على قرى كثيرة بعقوبات جماعية شملت دفع الغرامات الكبيرة ووضع الوجهاء تحت الإقامة الجبرية^{٥٦}.

وضمن سياسة امتصاص الغضب بتشكيل اللجان، قامت الحكومة البريطانية بتشكيل لجنتين إحداها لجنة تحقيق برئاسة القاضي السابق سير وولتر شو، بمهمة التحقيق في الأسباب المباشرة التي أدت إلى الاضطرابات ووضع التوصيات الواجب اتخاذها لمنع تكرارها. والثانية لجنة برئاسة خبير الأراضي السير جون هوب سميثون.

ولقد مكثت لجنة (شو) ٦٦ يوما في فلسطين، واستمعت خلالها إلى ١٦٠ من الشهود العرب والإنجليز واليهود، إضافة إلى الشهادات السرية التي لم تنشر^{٥٧}. وفي أوائل عام ١٩٣٠ صدر تقرير اللجنة، واتخذ اليهود منه موقفا عدائيا بينما استقبله الفلسطينيون بارتياح وإن لم يدم طويلا، فقد أكد رئيس الوزراء البريطاني رمزي مكدونالد في بيان أن الحكومة ملزمة بصك الانتداب الدولي وأن تقرير لجنة شو لن يغير من الأمر شيئا^{٥٨}.

^{٥٣} المرجع السابق، ص ٩.

^{٥٤} ويندر، مرجع سابق، ص ١٩.

^{٥٥} الجعبري، مرجع سابق، ص ١٠.

^{٥٦} الكيالي، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

^{٥٧} الكعبري، مرجع سابق، ص ١١.

^{٥٨} إبراهيم سالم سليمان الزاملي، فلسطين في التقارير البريطانية من عام ١٩١٩ حتى ١٩٤٧، رسالة ماجستير مقدمة لمعهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ص ٢٢٩.

وكان من بين ما تضمنه تقرير لجنة (شو) ارجاع السبب الأساسي للأحداث إلى شعور العرب بالعداء والبغضاء نحو اليهود، شعورا نشأ عن خيبة أمانهم السياسية والوطنية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي. ورأت اللجنة أن الأسباب المباشرة هي تظاهر اليهود بجانب حائط البراق في ١٥-٨-١٩٢٩م، إلى جانب المقالات المهيجة في الصحف والحملات التحريضية المهيجة للأهالي. كما أكد التقرير أن التصريحات الصهيونية السياسية شديدة الغلو كانت مبعث المخاوف لدى الفلسطينيين. مشيرا إلى أنه بينما وقعت ٣ هجمات ضد اليهود خلال العشرينيات، لم تسجل أي حادثة مماثلة خلال الثمانين عاما التي سبقت وقوع تلك الهجمات. أما مشكلة الأراضي التي تستولي عليها الحركة الصهيونية، فستبقى مصدرا دائما للاستياء وسببا محتملا أن يفضي إلى الاضطرابات ما لم يوجد حل له^{٥٩}. أما بشأن المسؤولين عن الأحداث، فقد اتجه رأي اللجنة إلى أن اضطرابات عام ٢٩ افتقرت إلى التنظيم ولم تكن متعمدة، مما يعني عدم مسؤولية أي زعيم وطني محدد أو أي جهة وطنية، فقد جاءت الأحداث عفوية تعبيرا عن مشاعر الغضب الناجمة عن تطور الصراع والأحداث مع الحركة الصهيونية^{٦٠}.

أما لجنة سمبسون فقد أوصت بمراقبة الهجرة والتزام مزيد من الإنصاف والعدل في انتقال الأراضي والاستيطان والحرص على التوازن الاقتصادي بين العرب واليهود^{٦١}.

بناء على هذه التوصيات، أصدرت الحكومة البريطانية كتاب باسفيلد الأبيض عام ١٩٣٠، ولكن إزاء احتجاج اليهود، واستقالة وايزمان من رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية، فضلا عن رفض العرب له لأن ما فيه يصر على إنشاء الوطن القومي لليهود، تراجع البريطانيون عن الكتاب الأبيض عام ١٩٣١ في رسالة وجهها ماكدونالد إلى وايزمان.

وعقب صدور تقرير اللجنة الدولية التي عينت أيضا لبحث حل تفاوضي وتسوية للنزاع المزعوم حول البراق (انظر الفصل التالي)، توجت جهود قادة الحركة الوطنية الفلسطينية لإثارة اهتمام العالمين العربي والإسلامي بقضية القدس بعقد مؤتمر إسلامي عالمي ثان في المدينة المقدسة في ٧ ديسمبر عام ١٩٣١م/١٣٥٠هـ، حضره زعماء نم العالمين العربي والإسلامي للبحث في وسائل حماية الأماكن المقدسة من التعديات والخطط الصهيونية وتعبئة ادمع الإسلامي للعرب في فلسطين في صراعهم ضد السياسة البريطانية. وكان من قرارات المؤتمر: إنشاء شركة إسلامية كبرى لإنقاذ أراضي فلسطين، وإنشاء جامعة المسجد الأقصى، وإرسال وفود إلى البلاد الإسلامية لجمع التبرعات. ومع أن معظم قرارات المؤتمر العملية لم تنفذ، وهو ما قد يعزى إلى افتقار البلدان المشاركة إلى الثقل الدبلوماسي

^{٥٩} الجعبري، مرجع سابق، ص ١١.

^{٦٠} المرجع السابق، ص ١٢.

^{٦١} محمد بديع شريف، مدخل لدراسة مطامع اليهود في فلسطين قديما وحديثا، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ص ١٤٠.

الكافي في وقت كانت فيه الظاهرة الاستعمارية في أوجها، فلا شك أن المؤتمر كان الميدان الواسع الذي عبر أبناء العالم الإسلامي فيه عن اهتمامهم بالقضية الفلسطينية^{٦٢}.

اعتبرت أحداث الثورة نقطة تحول في العلاقة الفلسطينية الإنجليزية، فقد رفضت الجماهير الانتداب البريطاني، ورأى البعض فيها ضرورة الخروج على سياسة المؤتمرات والاحتجاجات التي انتهجتها اللجنة التنفيذية^{٦٣}.

ورغم ان الثورة، والمؤتمرين الإسلاميين اللذين عقدا قبلها وبعدها مباشرة، نجحا في إيقاظ الأمتين العربية والإسلامية على الخطر الذي يمثله المشروع الصهيوني في فلسطين، إلا أن البريطانيين واصلوا بعدها محاولتهم لترح فكرة التفاوض على الحائط باعتباره متازعا عليه بين المسلمين واليهود، وهي الأساس الذي تم عليه طرح الأمر على لجنة دولية.

وعليه، يمكن إجمال نتائج الثورة فيما يلي:

١. التوصل إلى حقيقة أن الصهيونية تعتمد على الحراب البريطانية، وأن المواجهة لا بد أن تشمل الصهاينة والبريطانيين جميعا.

٢. الوجهاء الفلسطينيون قد لا يكونون قادرين على قيادة الصراع ضد الصهيونية والسياسة البريطانية.

٣. تشكيل لجنة مقاطعة ضد المصالح البريطانية والصهيونية.

وبناء على هذه القناعات، فيما يشير إلى امتداد المجابهة ضد الصهيونية إلى أقطار مجاورة وانضمام متطوعين (مثل عز الدين القسام)، تم تشكيل نويات لتنظيمات مسلحة، وشهدت الفترة من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٦ سلسلة من الاضطرابات والمظاهرات التي نظمتها اللجنة التنفيذية للمطالبة بالحكم الذاتي ووقف الهجرة، وصولا إلى إضراب عام ١٩٣٦ واندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى. فضلا عن ذلك أسهمت الثورة في إخراج السياسيين المصريين عن عزلتهم وعن ضيق الانكفاء على المطالبة بتحرير مصر إلى سعة الاهتمام بمحيطها العربي والإسلامي.

^{٦٢} قاسمية، مرجع سابق، ص ٧٤٩.

^{٦٣} الجعبري، مرجع سابق، ص ١١.

الفصل الثالث

تقرير اللجنة الدولية بشأن حائط البراق

بغض النظر عن الخطوات الأمنية والسياسية التي اتخذتها سلطات الاحتلال البريطاني في فلسطين عقب ثورة البراق، بدءاً من قمع الثوار، وإرسال لجنة (شو) للتحقيق، وانتهاء بالتراجع عن الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠، وذلك في غضون عام ١٩٣١... خلال ذلك اتخذت سلطات الاحتلال خطوات تتعلق بالشئون "الدينية" بعد الثورة، وهي خطوات أثبتت خطها التصعيدي لصالح الحركة الصهيونية وإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

ففيما يتعلق بحائط البراق الذي يمثل جزءاً من الحائط الغربي للمسجد الأقصى، جاء رد الفعل البريطاني محسوباً كما لو كان مقررماً مسبقاً، وتمثل في خطوتين، تمثلت الخطوة الأولى في إصدار تعليمات محددة بشأن استعمال الحائط، باعتبارها السلطة القائمة في القدس في ذلك الوقت، وأما الخطوة الثانية فتمثلت في تعيين لجنة "دولية" للنظر في "التنازع" الذي افترضته بين المسلمين واليهود على الحائط، بعد أن اعتبرت نفسها حكماً بين الطرفين، بموجب صك الانتداب.

وبالنسبة للتعليمات التي اتخذت حينها صفة "مؤقتة" وصدرت في سبتمبر ١٩٢٩م، فإنها -في البند الأول- تضمنت الترخيص لليهود بزيارة الحائط والرصيف الموقوف على المسلمين والمقابل له، دون الإشارة إلى ضرورة أخذ الإذن من المسلمين الذين يعود لهم الحق القانوني والشرعي في المكان، فضلاً عن أنها حددت غرض الزيارة بأنه "الصلاة والعبادة" وذلك في جميع الأوقات، فيما يعتبر تدخلاً سياسياً لتثبيت وضع ديني مستحدث، من شأنه المساس بحقوق الآخرين الدينية، وبالمخالفة لصك الانتداب الذي أقر الوضع الراهن. أما البند الثاني من التعليمات فتضمن إتاحة جلب بعض الأدوات خلال الصلاة اليومية لليهود عند الحائط، فضلاً عن تثبيت المزيد من هذه الأدوات على مدار اليوم في أيام السبت وأيام الأعياد، وهذا ما كان السبب المباشر لتصاعد الثورة في المقام الأول. وتضمن البند الرابع منع المسلمين من المرور بدوابهم في هذا المكان في تلك الأيام المخصصة التي رخص لليهود بجلب مزيد من الأدوات خلالها. إضافة لذلك، تضمن البند الخامس إغلاق باب يوصل إلى زاوية أقامها المسلمون جنوبي الحائط في تلك الأيام المخصصة^{٦٤}. وهذه التعليمات ترقى بوضوح إلى وضع يد لليهود عند الحائط وإثبات وجود ديني لهم مدعوم مادياً، رغم أن هذا كان أساس المشكلة التي اندلعت بشأنها الثورة، وهو ما يفصح التواطؤ البريطاني مع محاولات الصهاينة جلب مثل هذه الأدوات خلال أعوام ١٩٢٥ و ١٩٢٨ وأخيراً في أغسطس عام ١٩٢٩م.

^{٦٤} تقرير اللجنة الدولية، مرجع سابق، ص ٨٥.

أما اللجنة الدولية، والتي حملت اسم "اللجنة الدولية لتحديد الحقوق والمطالب بشأن حائط المبكى في القدس"، فبعد أن أقرت عصبة الأمم تشكيل بريطانيا لها في مايو ١٩٣٠م، وصلت إلى القدس في ١٩ يونيو، واستمر عملها شهراً واحداً غادرت بعده القدس، حتى عقدت جلستها الختامية في باريس في نوفمبر ١٩٣٠م. ويعتبر تشكيل هذه اللجنة، التي تكونت من بريطاني، وسويدي، وسويسري، من أولى محاولات تدويل القضية في ملمحها الديني أيضاً، وإخضاعها لمداولات "عصبة الأمم" الكيان الدولي القائم في ذلك الوقت، والذي تشكل من مجلس الحلفاء الأعلى الذي يضم بدوره الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، على وجه التحديد.

هدف اللجنة بين تحديد الوضع والتسوية السلمية

تراوح هدف اللجنة الدولية المعلن بين تحديد المطالب والحقوق المختلفة للطرفين المسلم (المدعى عليه) واليهودي (المدعي)، وبين الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع المفترض بينهما. ويعكس هذا التذبذب في إعلان المهمة التحفظين اللذين أبادهما المسلمون في التعامل مع اللجنة، والذين أثبتتهما تقريرها، وهما: الأول أن اللجنة لا تقرر حقاً سياسياً للانتداب الذي يرفضه المجلس الإسلامي الأعلى، والثاني أن المسلمين -في تعاونهم مع اللجنة لتحديد الحقوق في حائط البراق- إنما يرفضون المطالب الصهيونية بشأنه ولا يسعون إلى تسوية حولها، بل يسعون لإثبات باطلها. ورغم هذا التحفظ الأخير المتصل بهدف اللجنة، فقد أشار تقرير اللجنة إلى أنها سعت حثيثاً للتوصل إلى حل يترضى عليه الطرفان وأنها عقدت لقاءات سرية، كما أخرجت صدور تقريرها مراراً أملاً في ذلك^{٦٥}.

استمعت اللجنة لنواب المسلمين واليهود، وكان تمثيل المسلمين من جميع الأقطار الإسلامية تقريباً واعتمده المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، بينما اعتمد ممثلو اليهود من حاخاميين ومن الوكالة اليهودية (ذراع المنظمة الصهيونية العالمية في فلسطين آنذاك) ومن المجلس الملي اليهودي. بلغ عدد الجلسات التي عقدتها اللجنة ٢٣ جلسة، وبلغ عدد الشهود ٥٢، بينهم ٢١ استدعاهم وكلاء اليهود، و ٣٠ استدعاهم وكلاء المسلمين وأعضاء اللجنة، بينما بلغ عدد الوثائق ٥٢ وثيقة من فريق اليهود، و ٢٦ وثيقة من فريق المسلمين. وبالإضافة إلى الاستماع إلى الوكلاء والشهود والاطلاع على الوثائق، قامت اللجنة بزيارة لحائط البراق على الواقع، واطلعت على سندات الملكية الخاصة بالوقف المقابل للحائط خلال زيارة لمقر المحكمة الشرعية القريب من الحائط.

^{٦٥} تقرير اللجنة الدولية، مرجع سابق، ص ٥.

إثبات التسمية المبتدعة "حائط المبكى"

جاء تقرير اللجنة الختامي في مجمله في غير صالح المسلمين، وإن حوى نقاطاً إيجابية تعد مهمة، خاصة في ضوء الاستهداف الشامل للمسجد الأقصى المبارك تحت الاحتلال الصهيوني بعد ذلك، وخاصة منذ عام ٢٠٠٠، حيث صار المسجد بكامله مستهدفاً للصهاينة، وليس فقط حائطه.

فمن أهم المآخذ على التقرير إثاره تسمية الحائط بالتسمية الصهيونية "حائط المبكى" بدلاً من التسمية الإسلامية "حائط البراق"، وهو ما يبدو في عنوانه، فضلاً عن محتواه بداية من الفصل الأول. إضافة إلى ذلك، ادعى التقرير بأن المسجد الأقصى المبارك قائم في موقع "الهيكل" أو "المعبد" اليهودي، وهو أيضاً ادعاء صهيوني، وذلك ليصل إلى ادعاء كون الحائط جزءاً من الجدار الغربي لـ "الهيكل"، بدلاً من إقرار حقيقة كونه الجدار الغربي للمسجد الأقصى يستمد قدسيته لدى المسلمين من كونه جزءاً من المسجد الأقصى.

ويمكن فهم خلفية ما ورد في التقرير في ضوء ما هو شائع عن المسجد الأقصى في كتابات غير المسلمين. فترجع تسمية المسجد الأقصى بجبل الهيكل، إلى الرحالة الأوروبيين الذين أطلقوا اسم "معبد أو هيكل سليمان" على المسجد منذ أيام الحروب الصليبية، مثل وليم الصوري، وريموند دي جيل، وعنه أخذ المؤرخون الأوروبيون والغربيون بصفة عامة^{٦٦}. كما استمر استخدام هذه التسمية ووجد له منطلقاً أكبر في كتابات علماء الآثار الغربيين، الذين قاموا بحفريات أثرية منذ القرن التاسع عشر الميلادي، وسموا منطقة المسجد الأقصى باسم جبل الهيكل، "كفرضية وليس كنتيجة مكتشفة"، وقد أخذوا هذا الاسم من كتابات المؤرخ اليهودي "جوسيفوس فلافيوس" الذي عاش في العصر الروماني، وذلك أنهم سعوا إلى تبرير ما ورد في المصادر التوراتية حول الدول القديمة^{٦٧}.

وقد حاول التقرير تبرير الادعاء الصهيوني بشأن "الهيكل" وحول "حائط المبكى"، في فصله الثاني، بإيراد مزاعم الآثاريين الغربيين بشأن حجارة الحائط وكون كبر حجمها يربطها بالحضارات القديمة الوارد ذكرها في المصادر اليهودية والمسيحية.

والحق أن الأحجار كبيرة الحجم التي يتشكل منها حائط البراق، كما يذكر نجم، منتشرة في أنحاء عديدة من مدينة القدس، ضمن الأسوار التاريخية وخارجها. وهي تمثل النمط البيوسي والروماني في البناء. وقد أخطأ علماء الآثار اليهود إذ ربطوها بالهيكل، كما أن الحجم الكبير لأحجار حائط البراق لا يعني بأنها جزء من "الهيكل"، فمثل

^{٦٦} جلال زناتي جلال، هيكل سليمان - الحقيقة والأسطورة، الإسكندرية، ص ٧٥.

^{٦٧} نجم، مرجع سابق، ص ١٧٣.

هذه الحجارة موجودة في قناة تحت الأقصى، ويقرب كنيسة القيامة، وعلى مدخل رباط كرد عند باب الحديد، ويقرب فندق الملك داود والذي يقع بعيداً جداً عن المسجد الأقصى^{٦٨}.

افتراءات تاريخية:

وبالمثل حفلت للمحة التاريخية التي أوردتها التقرير -في فصله الثالث- بالافتراءات التاريخية من النوع الذي يحاول إيجاد تاريخ قسري لليهود في المنطقة اعتماداً على آراء رحالة ومؤرخين غربيين. حيث نقل التقرير عن أسماء "باحثين" -دون ذكرهم بالاسم- معلومة عن ذهاب اليهود إلى حائط "المبكي" لإقامة شعائر دينية تحت حكم العرب في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين، وأيضاً تحت حكم الصليبيين.

وبينما تنفي الموسوعة اليهودية وجود أهمية للحائط في الفترات التي سبقت الفتح العثماني، حيث تؤكد أن "الحائط الغربي أصبح جزءاً من التقاليد الدينية اليهودية حوالي سنة ١٥٢٠م نتيجة للهجرة اليهودية من إسبانيا وبعد الفتح العثماني سنة ١٥١٧"٦٩... يذهب باحثون عرب إلى أن هذا الاهتمام بالحائط ارتبط بتوجهات سياسات الدول الكبرى نحو المركز الاستراتيجي الحيوي لفلسطين على طريق التجارة والاتصال بين الشرق والغرب منذ سنة ١٨٤١م؛ أي بعد إنهاء الوجود المصري في فلسطين على يد الإنجليز في الأساس، وبعد معاهدة لندن الشهيرة. فيذكر أحدهم^{٧٠} أن الوجود اليهودي في هذا الجزء من الحائط الغربي للمسجد الأقصى بدأ بصورة فردية منذ بداية القرن التاسع عشر، وبقي كذلك حتى سنة ١٨٤٠م/١٢٥٦هـ حيث بدأت تظهر تجمعات يهودية بصورة شبه منتظمة عصر أيام الجمع (بداية السبت اليهودي)، ثم أيام الأعياد، ثم أيام الأسبوع، وعندها أخذت هذه العادات طابعاً اجتماعياً واكتسبت شكلاً أو تقليداً دينياً".

وجدير بالذكر أن هذه الفترة سبقتها مباشرة محاولات يهودية لشراء أراضٍ بالقدس، وقوبلت بالرفض^{٧١}، كما شهدت صدور مرسوم مؤرخ في مايو/ أيار ١٨٤٠م/ رمضان ١٢٥٦هـ حيث حظر على اليهود تبليط الممر الكائن أمام الحائط باعتباره ملاصقاً لحائط المسجد وكائناً داخل وقفية أبو مدين، ورخص لهم بزيارته فقط "على الوجه القديم"^{٧٢}.

^{٦٨} المرجع السابق، ص ٢٦٩.

^{٦٩} حسبما نقله عنها نجم، مرجع سابق، ص ٥٩.

^{٧٠} العابد، مرجع سابق، ص ١٢٨.

^{٧١} العارف، مرجع سابق، ص ٢٣٥-٢٣٧.

^{٧٢} تقرير اللجنة الدولية، مرجع سابق، ص ٧٨.

إقرار سلطة دولية "بريطانية تحديداً" على الحائط:

فعلى الرغم من أن الشائع هو أن تقرير اللجنة أقر للمسلمين بملكية الحائط، فإنه قيد حريتهم وجعل لآخرين سلطة إشراف وسلطات أخرى. ففي الباب الرابع، وهو الأهم، والذي تضمن حقوق ومطالب الطرفين، نقل التقرير أن اليهود لم يطالبوا بحق ملكية في الحائط، ثم اقتبس قولهم إن المسلمين يعتبرونه وقفاً، أي ملكاً لله وليس ملكاً لأحد، ثم استنتجوا بأن هذا يعني أنه لا يحق للمسلمين استحداث شيء عنده، وعابوا عليهم القيام بإنشاءات عنده بعد الحرب العالمية الأولى.

وبينما جاءت نتائج التقرير مقرة بحق المسلمين في الحائط (بند ١)، فإنها، وفي بنودها اللاحقة، نازعت المسلمين كثيراً من الحقوق والواجبات المرتبطة بهذا الحق. فقد أوجبت حقاً لليهود مكتسباً بحكم "العادة القديمة قبل الحرب العالمية" وهو الزيارة وجلب بعض الأدوات أيضاً (بند ٢)، حسبما رأى معدو التقرير. كما فرضت على المسلمين عدم القيام بتنظيف المكان أو صيانته إلا بإذن من سلطات الاحتلال (بندان ٦ و ٨)، وأيضاً قصرت حق التعمير بإقامة إنشاءات جديدة في المكان أو بأعمال ترميم بيد الإدارة البريطانية (بند ٩). وهكذا تعتقد الباحثة أن التقرير أقر وضعاً رهنأ مكتسباً جديداً بحكم الاحتلال البريطاني وتواجد السلطة البريطانية، ومنحها سلطة الإشراف على المكان، فضلاً عن إعطاء مزيد من الحقوق لليهود بحجة أنها كانت وضعاً قديماً.

ويبدو أن أعمال التعمير التي قام بها المجلس الأعلى الإسلامي في المسجد الأقصى بعامة، وفي حائط البراق بخاصة، وحشد لها جهود المسلمين في أصقاع الأرض، والتي ساهمت في تثبيت مباني المسجد الأقصى أمام زلزال ضرب المنطقة عام ١٩٢٧م، قد أفاقلت سلطات الاحتلال والحركة الصهيونية بصفة خاصة، وجعلتهم وجهاً لوجه أمام حقيقة أن هذا المكان المقدس الأكبر حجماً وأهمية في البلدة ظل إسلامياً صرفاً، رغم الاحتلال، وهي نتيجة تمثل عائقاً كبيراً أمام مساعي إقامة وطن قومي لليهود في المنطقة، وفرض هوية وثقافة جديدة على المدينة المقدسة. وفي اعتقادنا أن هذه الإصلاحات الإسلامية، ربما كانت أحد أهم الدوافع وراء التصعيد الصهيوني في المكان والتدخل البريطاني لصالحه منذ عام ١٩٢٥م وصولاً إلى الثورة.

أي "وضع رهن"؟

يتبقى في قراءتنا هذه لتقرير اللجنة الدولية حول حائط البراق نقطة "الوضع الرهن" status quo التي اعتبرها التقرير وقبله الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٩م أساساً لحل النزاع الناشئ خلال فترة الانتداب البريطاني على

الحائط. فبينما يؤكد التقرير أن الحقوق التي أثبتتها لليهود خاصة في الحائط إنما تعود إلى كونها عادة قديمة سرد لها حجج مختلفة، يعود فيؤكد أن مبدأ الوضع الراهن معتبر. فهل يتمسك التقرير الدولي بالقديم أم بالحالة الراهنة التي آل إليها الوضع خاصة في ظل الاحتلال البريطاني صاحب الأجندة التهودية المفسح عنها؟ الحقيقة أن مبدأ "الوضع الراهن" ذاته مختلف عليه.

فمنذ انتهاء الحروب الصليبية، وعودة السيادة على القدس للمسلمين، ظل سلاطين المماليك والعثمانيين يقومون بفض الخلافات بين الطوائف الدينية بمدينة القدس، خاصة بين الروم الأرثوذكس واللاتين الكاثوليك، قبل ظهورها أمام المؤتمرات الدولية، باعتبارهم أصحاب السلطة في القدس^{٧٣}. إلا أن فرنسا، بحكم علاقاتها مع الباب العالي وبحكم الامتيازات التي حصلت عليها، سعت إلى توسيع امتيازاتها بحماية الكاثوليك (الأجانب) للتدخل في شأن حقوق الطوائف المسيحية الأخرى من رعايا الدولة العثمانية، وتمكنت من ذلك مع توقيع أول معاهدة امتيازات ملزمة بين الدولة العثمانية وفرنسا عام ١٧٤٠م، والذي حمل اعتراف الباب العالي بحماية فرنسه لجميع من يدينون بدينها في بلاد الدولة العثمانية، كما أكد حقوق طائفة اللاتين بموجب فرمان ١٦٩٠م والذي مكنهم من الاستيلاء على الأماكن المقدسة المتنازع عليها في القدس. وهكذا بدا التسامح في منح الامتيازات الأجنبية ينقلب إلى مبدأ التدخل الأجنبي الذي يفرض نفسه في شئونها في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي^{٧٤}.

في المقابل، نشطت روسيا، بعد توقيع صلح كينارجي عام ١٧٧٤م، في مجال التدخل حيث أصبحت تعتبر نفسها حامية مصالح الكنيسة الأرثوذكسية وحقوقها في الأماكن المقدسة في مواجهة الحماية الفرنسية لمصالح وحقوق اللاتين الكاثوليك. وبينما برزت فرنسه تتدخل في الشرق باسم حقوق اللاتين في الأماكن المقدسة وتطالب بإقرار الوضع الراهن القديم Status quo ante طبقاً لفرمان ١٦٩٠ الذي أقرته معاهدة ١٧٤٠، برزت روسيا في إثارة مشكلة الأماكن المقدسة في المؤتمرات الدولية باسم مصالح الكنيسة الأرثوذكسية التي يضمنها الوضع الراهن status quo الذي قرره الباب العالي لطائفة الروم الأرثوذكس إثر أحداث سنة ١٧٥٧ والذي بمقتضاه وضع الروم أيديهم على كنيسة القيامة ولم يترك للاتين إلا حق الزيارة^{٧٥}.

وهكذا تحولت مشكلة الأماكن المسيحية المقدسة المتنازع عليها من مشكلة تحسم في القسطنطينية إلى جزء من مشكلة دولية أكبر هي "المسألة الشرقية" التي تعنى بتصفية ممتلكات الدولة العثمانية في الشرق. وجاء إقرار مبدأ "الوضع الراهن" في نص المادة ٦٢ من معاهدة برلين الدولية عام ١٨٧٨ في صدد مشكلة حقوق الطوائف الدينية^{٧٦}.

^{٧٣} فودة، مرجع سابق، ص ٧٤.

^{٧٤} المرجع السابق، ص ٨٠-٨٢.

^{٧٥} المرجع السابق، ص ٨٣.

^{٧٦} المرجع السابق، ص ١٠٨.

وهكذا بدأ استخدام هذا المبدأ أساساً لحل النزاعات الدينية على الأماكن المقدسة، ولكن باعتبارين مختلفين، تبعاً لقوة كل طرف مقابل الآخر. فبينما يتمسك الطرف الأسبق إلى فرض حله بما سمي "الوضع الراهن القديم"، يتمسك الطرف اللاحق باعتبار آخر وهو "الوضع الراهن" "المستحدث" بعد أن يتمكن من فرض وضع مختلف لم يكن متبعاً في القديم.

وعليه، فإن صدور القرار الدولي استناداً إلى مبدأ "الوضع الراهن"، بلا تحديد ولا توضيح كافيين، وأيضاً مستنداً إلى سلطة الانتداب البريطاني على الأماكن المقدسة والتي لا يعترف بها أحد الفريقين على الأقل، وهو الفريق الإسلامي، يمثل محاولة لإساءة استغلال هذا المبدأ، بحجة أنه سبق استخدامه في العهد "العثماني". فبينما قد يفهم هذا المبدأ على اعتبار أنه "إقرار للعادة القديمة المتبعة في المكان" من جانب الطرف الإسلامي، فإنه يوجي أيضاً للطرف الآخر، بإمكانية استغلال النفوذ الذي أتاحت له سلطة الاحتلال لفرض وضع قائم جديد على اعتبار "الوضع الراهن المستحدث". وهذا يقودنا للاعتقاد بأن سلطة الاحتلال البريطاني واللجنة الدولية التي شكلتها هذه السلطة قد استخدمتا مبدأ "الوضع الراهن" لتهدئة خواطر المسلمين توصلاً إلى استحداث وضع راهن جديد لاحقاً، وبشكل تدريجي. وبينما يركن فريق المسلمين إلى الهدوء، يواصل الآخرون التصعيد والعمل على تغيير الوضع الراهن القديم بأخر جديد في إطار سياسة التهويد المدعومة من سلطة الانتداب.

خاتمة

استعرضنا في هذا البحث المعنون "محاولات تهويد المسجد الأقصى تحت الاحتلال البريطاني - قراءة في تقرير اللجنة الدولية بشأن حائط البراق لعام ١٩٣٠" جهود بريطانيا الداعمة لاستحداث مقدسات يهودية في فلسطين، خاصة في المسجد الأقصى المبارك الذي يمثل أكبر المقدسات الدينية من حيث الاتساع في القدس، وذلك بصفتها جهة انتداب مكلفة بتنفيذ تصريح بلفور المتعلق بإنشاء وطن قومي يهودي في هذه المنطقة الواقعة في قلب العالمين العربي والإسلامي.

وتتبع البحث في فصله التمهيدي خلفيات الحركة الصهيونية خاصة بدايات اتخاذ حائط البراق، هذا الجزء من السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك، مكانا لتعبد اليهود منذ عام ١٨٤٠، وهو عام إنشاء قنصلية بريطانية في القدس أعلنت حمايتها لمصالح اليهود. وتعتبر هذه الخلفية أساسية لفهم حرص الإدارة البريطانية في فلسطين منذ احتلالها عام ١٩١٨ على تشجيع اليهود عموما، والصهاينة خصوصا، على المطالبة بهذا الجزء من المسجد وصولا إلى الزعم بأنه متنازع عليه.

واستعرض الفصل الأول أهم الخطوات المتخذة في ظل الانتداب، خاصة في العشرينيات من القرن ٢٠، من أجل تغيير الهوية الثقافية -الدينية خاصة- لفلسطين، مثل افتتاح الجامعة العربية في القدس عام ١٩٢٥، وهو نفس العام الذي بدأ فيه الصهاينة بمحاولة وضع أدوات أمام حائط البراق من شأنها إثبات حق لهم في المكان، ثم تدخلت الإدارة البريطانية لإزالة هذه الأدوات، وللإعلان عن خطتها بإقرار حق المسلمين على أساس "الوضع الراهن"، وذلك في محاولة متقدمة لاستخدام سلطتها السياسية على المقدس الديني الأول للمسلمين.

ثم تتبّع الفصل الثاني أحداث عام ١٩٢٨ التي قادت إلى انطلاق ثورة البراق ١٩٢٩، وما أعقبها من تشكيل لجنة دولية لمحاولة البت فيما اعتبرته نزاعا بين المسلمين واليهود على الحائط وللوصول إلى نوع من التسوية بشأنه، وهو ما قوبل برفض قاطع من العرب والمسلمين.

وتوقف البحث في فصله الثالث مليا عند عمل اللجنة الدولية حول حائط البراق والتقرير الذي قدمته في ختام عملها عام ١٩٣٠، فقدم قراءة لنقاط جديرة بالانتباه في التقرير وفي عمل اللجنة، ومنها:

- إقرار التقرير التسمية الصهيونية/الصليبية للمسجد الأقصى المبارك، والتي استخدمها رحالة أوروبيون منذ انتهاء الحروب الصليبية، وكذلك التسمية الصهيونية المستحدثة لجزء من حائط المسجد، وهو "حائط المبكى"، وذلك في عنوانه.

- محاولة اللجنة دفع فريق المسلمين إلى التعاطي مع ما اعتبرته نزاعاً إسلامياً-يهودياً على أماكن إسلامية مقدسة رغم أن النزاع المزعوم حول الحائط لم ينشأ إلا في ظروف الانتداب البريطاني الداعم للاستيطان اليهودي في فلسطين.
- تقديم التقرير لرواية تاريخية غير موثقة ولا محكمة حول الحائط والمسجد.
- معظم نتائج التقرير، بعد البند الأول الذي أقر بحق ملكية المسلمين للحائط، تعتبر مجحفة بحق المسلمين، وتشتمل على إقرار بحق مزعوم لليهود في زيارة الحائط وفي وضع أدوات عبادة محددة فيه، وكذلك إثبات سلطة للانتداب البريطاني بالتدخل في الترميمات التي يقوم بها المسلمون عند الحائط.
- راوغ التقرير في تحديد الأساس الذي تقوم عليه أحكامه بين "الوضع الراهن" الذي يعتقد الباحث أنه يسهم في استحداث أوضاع تحت الاحتلال غالباً لصالح المشروع الصهيوني، وبين "الوضع القديم" الذي يعتقد أنه يثبت كافة الحقوق للمسلمين في الحائط.

ورغم أن الأوضاع التي تلت ثورة البراق وصدور ذلك التقرير حتى نهاية الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨ لم تخل من تدخل بريطاني لإثبات حق يهودي ما في موضع البراق، بإتاحة وضعهم أدوات عبادة سواء بشكل دائم أو في أيام مخصوصة، إلا أن وقوع فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني عقب الانتداب مباشرة، حمل معه تداعيات أخطر، خاصة بعد وقوع شرقي القدس تحت الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧، حيث تمت مصادرة كافة حقوق المسلمين في الحائط، ملكية وتصرفاً وسيادة، بل وهدم حارة المغاربة المقابلة له بالكامل وتسويتها بالأرض بتاريخ ١١-٦-١٩٦٧م، وذلك بهدف تحويل المنطقة إلى مزار يهودي سياسي ديني يدعم رواية الاحتلال ليس بشأن الحائط فقط، بل بشأن المسجد الأقصى المبارك كله، بزعم أنه "المعبد/ الهيكل" اليهودي.

ومنذ عام ٢٠٠٠ الذي شهد انطلاق انتفاضة الأقصى عقب محاولة لتقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود في مفاوضات السلام التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، تصاعدت محاولات الاحتلال الصهيوني لإثبات حق يهودي داخل أسوار المسجد المبارك وليس فقط خارجها.

ولا شك أن سياسة التدرج في الادعاءات الصهيونية حول المسجد الأقصى تثبت كونها نابعة من أغراض الحركة السياسية أساساً، ومتأثرة بها، ولا تمت للدين بصلة. ومن جهة أخرى، وفي ضوء النتائج التي حققتها هذه السياسة بدخول ما يسمى "حائط المبكى" في الأدبيات العربية والإسلامية، وتشويه الصورة الذهنية للبعض حول الحائط الغربي للمسجد الأقصى، باعتباره حائطاً متنازعا عليه، فإن هذا التنازل النسبي في الحقوق الإسلامية الصرفة

في الحائط ينذر بالخطر في أن ينسحب مستقبلا على فهم المسلمين وإدراكهم لحقوقهم فيما يقع داخل أسوار المسجد الأقصى المبارك نفسها.

من هنا لا بد من التأكيد على أهم نتائج البحث، ومنها:

١. لفت الانتباه إلى أن التقرير الدولي عام ١٩٣٠ لم يكن منصفاً للمسلمين بشأن حائط البراق، كما قد يتبادر للفهم من بنده الأول.

٢. رغم أن محاولات تهويد حائط البراق والمسجد بدأت منذ ما قبل الاحتلال البريطاني لكنها ترسخت في عهده، بحيث يمكن اعتبار النزاع المزعوم على الحائط بريطاني المنشأ بالأساس ومصطنعا لأغراض السياسة.

٣. المطالبة الصهيونية بحق في حائط البراق، والتي اكتفت بحق الوصول وحق جلب أدوات عبادة عام ١٩٣٠، كانت مجرد وسيلة وخطوة للمطالبة بالمسجد كله تحت الاحتلال الإسرائيلي لاحقا، وحسب تطورات السياسة.

٤. فكرة استخدام ما يسمى "الوضع الراهن" كأساس لحل المنازعات الدينية في القدس قد يساء استخدامها من قبل السلطات السياسية القائمة في القدس، خاصة إذا كانت طبيعتها احتلالية استيطانية.

٥. لعب المسجد الأقصى المبارك دورا أساسيا في تعزيز روح المقاومة للاحتلال خلال ثورة عام ١٩٢٩ ولاحقا خلال انتفاضة الأقصى، وهو ما يشير إلى أهمية الحفاظ على هذا الدور وعلى بقاء المسجد المبارك تحت السيادة الإسلامية، وعلى تأكيد الهوية الثقافية - الحضارية للصراع مع المشروع الصهيوني.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- تقرير اللجنة الدولية إلى عصبة الأمم بشأن حائط البراق عام ١٩٣٠، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.
- تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب ١٩٢٩ (لجنة والتر شو).

ثانياً: المراجع:

١- الكتب:

- أحمد بهاء الدين، إسرائيليات ما بعد العدوان، كتاب الهلال، القاهرة، ١٩٦٧م.
- بدیع العابد، القدس: العمارة والهوية، دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٠.
- جاد إسحاق، ونائل سليمان، القدس وتحديات طمس الهوية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠٤.
- جلال زناتي جلال، هيكل سليمان - الحقيقة والأسطورة، الإسكندرية، ٢٠١٠.
- جمال حمدان، العالم الإسلامي المعاصر، كتاب الهلال، العدد ١٢، أغسطس ١٩٩٣.
- جهاد جميل العايش، حائط البراق - موجز تاريخي موثق ومصور للأحداث، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، قبرص، ٢٠٠٧.
- خيرية قاسمية، حركات التحرر والاستقلال في فلسطين، المجلد السابع "الأمة العربية في القرن العشرين - التحرر والاستقلال"، الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية، تونس، ٢٠١٠.
- رائف يوسف نجم، الحفريات الأثرية في القدس، عمان، ٢٠٠٩.
- الراهب سيمون، رحلة الراهب سيمون إلى مصر والشام، ترجمة محمد حرب، كتاب الهلال العدد ٦٧٧، القاهرة، ٢٠٠٧.
- سمير جريس، القدس، المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١.
- عادل حسن غنيم، حائط البراق أم حائط المبكى، القاهرة، ٢٠٠١.
- عارف باشا العارف، تاريخ القدس، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٢.

- عبد السميع سالم الهراوي، الصهيونية بين الدين والسياسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.
- عبد الله حسين، المسألة اليهودية بين الأمم العربية والأجنبية، القاهرة، ١٩٤٧.
- عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثامنة ١٩٨١.
- عز الدين فودة، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٩.
- عوني جدوع العبيدي، صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٥.
- عيسى الماضي، كيف ضاعت فلسطين، الكويت، ١٩٨٨.
- محمد أبو سمرة، حقيقة الهيكل المزعوم، دار الراية، عمان، ٢٠١٠.
- محمد بديع شريف، مدخل لدراسة مطامع اليهود في فلسطين قديما وحديثا، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣.
- محمد عيسى صالحية، مدينة القدس - السكان والأرض (العرب واليهود) ١٢٧٥-١٣٦٨هـ / ١٨٥٨-١٩٤٨م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٩.
- ناجح بكيرات، الفوائد الجمّة في زيارة الأقصى وما ضمه، القاهرة، ٢٠١١.
- ناهض زقوت، حائط البراق بين الحق الإسلامي والادعاء اليهودي - دراسة تاريخية قانونية في تهويد المكان، مؤسسة القدس الدولية، غزة، ٢٠١٢.

٢- الدراسات:

- إبراهيم سالم سليمان الزامل، فلسطين في التقارير البريطانية من عام ١٩١٩ حتى ١٩٤٧، رسالة ماجستير مقدمة لمعهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٩.
- طارق عبد الفتاح الجعبري، ثورة البراق - ثورة عام ١٩٢٩ ومجريات أحداثها في الخليل، رسالة مقدمة لجامعة الخليل، ١٩٩٩م.
- <http://blog.amin.org/jabarytareq/> (ثورة البراق-الملف-كامل/) (آخر اتصال به بتاريخ ٢٠-٦-

(٢٠١٥م)

- Alex Winder, The "Western Wall" Riots of 1929: Religious Boundaries And Communal Violence, Journal of Palestine Studies, Autumn 2012, pp. 6-23.
<http://www.jstor.org/stable/10.1525/jps.2012.xlii.1.6> (Last accessed on 20-6-2015)